إستراتيجية الخوصصة في المؤسسة الجزائرية

د.شيماء مبارك
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة(الجزائر)

ملخص:

يعتبر موضوع خوصصة المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، من المواضيع الجديرة بالبحث والاهتمام، من قبل كل باحث مهتم، للتعرف على ماهيتها، ومدى تأثيرها على المسار التنموي للدولة، خاصة في الدول التي تعرف مرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق، حيث تسعى معظم بلدان العالم إلى تحقيق التنمية، ويتجلى ذلك من خلال الاعتماد على آليات السوق، فالخوصصة هي مصطلح، استعمل من أجل إيصال مختلف الأفكار الخاصة بتحويل الملكية من القطاع العام إلى الخاص وهذا ما انطبق على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

Résumé :

Le sujet concernant la privatisation des entreprises économiques algériennes est considéré comme l'un des thèmes les plus abordés par les recherches scientifiques, de la part de chaque chercheur intéressé par son importance, et son impact sur l'économie en générale, et plus précisément dans les pays qui aborde le passage de l'économie traditionnelle vers l'économie du marché, avec tout ce qu'elle comporte comme exigence et restriction du moment que la privatisation, concept qui à pour finalité de faire passer les entreprises publiques vers le secteur privé, et c'est ce que vit la majorité des entreprises économiques algériennes.

مقدمة

يتوقف نجاح أي نظام من الأنظمة الاقتصادية وغيرها على عامل التنمية، واختيار نمط الملكية الملائمة وعلى القدرة في الاستجابة للظروف الاقتصادية العالمية، ولقد تطور النظام الاقتصادي على نحو تلقائي تحت تأثير التطورات التكنولوجية والقوى الاجتماعية، ولعل المواجهة الأيديولوجية والاستقطاب بين نظم التخطيط المركز ونظم السوق دفعت المؤسسات الاقتصادية الى التخبط في بعض المشاكل والأزمات وتحولها من مؤسسات خاصة مما دفع بظهور ما يسمى بسياسة الخوصصة، حيث كان الدافع الأساسي لها هو تطوير مفهوم الدولة، من دولة تتدخل في كل الشؤون الى دولة تنظم وتراقب فقط، وتأخذ مبدأ الحماية الاقتصادية، مما اضطر العديد من الدول النامية الى اللجوء الى المؤسسات الولية لمساعدتها على اعداد وتنفيذ برامج استقرار وتصحيح اقتصادي، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والذين لعبا دورا هاما في تقديم سياسة الخوصصة لتلك الدولة كإحدى أهم سياسات الاصلاح الاقتصادي الأكثر ملائمة لها، وهكذا أصبح الكثير ينظر الى الخوصصة على أنها الأداة الفعالة والمرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي، ونشر وتوزيع الثورة بين بناء المجتمع وتقليل عجز الميزانية العامة وترتب على ذلك أن أصبحت الخوصصة ظاهرة عالمية في نهاية القرن العشرين تتواجد في مختلف الدول خصوصا في دول التحول الاقتصادي وفي الدول النامية ومن بينها الجزائر.

إذن الأسئلة التي يمكن طرحها هنا هي:

ـ ما المقصود بالخوصصة؟ والى ماذا تهدف ؟ وما هي مبرراتها ؟ وما هي العراقيل التي تواجه الخوصصة في الجزائر ؟.

وقبل التطرق إلى هذه المجموعة من العناصر سالفة الذكر توجب علينا في البداية ذكر أهم المراحل التاريخية التي مرت بها الخوصصة.

أولا: بدأت موجة الخوصصة تجتاح العالم خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين وقد كانت انجلترا من أوائل الدول التي سبقت إلى ذلك، ثم تبعتها دول متقدمة أخرى مثل فرنسا وايطاليا واسبانيا وكندا وغيرها، وانتقلت موجة الخوصصة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين و البرازيل وشيلي وبنجلادش، وباكستان وتركيا ونيجيريا ومصر وغيرها، كما بدأت الدول الاشتراكية سابقا في تبني برامج الخوصصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهوريتي التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر وغيرها.

ولقد ظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي و البنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها " طبقا للقواعد المعروفة لنادي باريس و نادي لندن " [1] .كما أصبح مصطلح كذلك "الخوصصة" من أهم المصطلحات على الساحة الاقتصادية العالمية بعد تصاعد الدعوة في مختلف أنحاء العالم لنقل ملكية المشروعات التي تملكها الدولة إلى القطاع الخاص، نتيجة حالة الركود الاقتصادي الشديد المصحوب بنسب تضخم مرتفعة، و هي الحالة التي عانت منها الدول الصناعية معاناة شديدة، وكانت بريطانيا من أوائل الدول التي طبقت هذا المبدأ[2] .

ومنذ بداية الثمانينات بدأت عمليات الخوصصة تشق طريقها في بعض الدول الصناعية المتقدمة، قبل أن تنتقل إلى الدول النامية عبر وصفات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وقد طبقت الخوصصة بأشكال مختلفة دول كثيرة على اختلاف مستوياتها التنموية ومذاهبها السياسية من بينها الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، إسبانيا، كندا، اليابان، الصين، دول الكتلة الاشتراكية سابقا (بولندا، تشيكوسلوفاكيا، المجر،روسيا...) الدول النامية (الأرجنتين، المكسيك، البرازيل...) وصولا إلى بعض الدول الإفريقية وبعض الدول العربية (مصر، تونس، المغرب، الأردن، اليمن)[3].

حيث يقوم الفكر لدى هاتين المؤسستين على التحليل التالي:

" لكي تتجنب هذه الدول مصاعب خدمة ديونها ومشكلات ميزان مدفوعيتها، فإنها تحتاج لإعادة هيكلة اقتصادها، حتى تتمكن من رفع كفاءة تشغيل وتخصيص مواردها، ويلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية، مع برنامج للتكيف الهيكلي تأتي الخصخصة من أهم مكوناتها " [4] .

" ويرى خبراء البنك الدولي ان سياسة الخصخصة تحتاج إلى وضع برنامج يبدأ بإجراء عملية مسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته، وتصنيف هذه المشروعات المراد خصخصتها، مع وضع أسس لتقييم أصول الشركات المباعة، وتحديد جدول زمني يحدد دفعات البيع، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولا عن البرنامج الخصخصة "[5] .

1- تعريف الخوصصة: لقد ظهرت مصطلحات عديدة في الآونة الأخيرة للتعبير عن عملية تحويل بعض الوحدات الإنتاجية (على المستوى الوطني)، من نطاق القطاع العام إلى النطاق الخاص، من أبرزها الخصخصة والتخصيص والاستخصاص، ونزع الملكية العامة و غيرها، ولكن من أكثر هذه المصطلحات شيوعا استخدام تعبير الخصخصة، ولقد ظهرت تعريفات عديدة للخصخصة فيعرفها البعض" على أنها نقل لملكية مشروع من القطاع العام الى القطاع الخاص"[6] .

فالخوصصة في مفهومها البسيط تعني تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة باستبعاد رأس المال العام، وهي عكس التأميم الذي يعني مصادرة الملكيات الخاصة لصالح الدولة. و كما يشير " مفهوم الخوصصة لازال غامض المعالم، هذا ما يعبر عنه اختلاف التعاريف التي أعطيت له [7]"" و هو مصطلح ظهر عام 1979 في انجلترا، ويشير إلى التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص بأساليب متعددة: إما بتحويل كامل للملكية أو تحويل جزئي للملكية، وهذا ما يعرف بخوصصة الملكية أو إحلال إدارة قطاع خاص لإدارة المشروعات العامة أو ما يسمى بخوصصة الإدارة"[8] .

و في تعريف آخر تشير الخصخصة إلى " تحويل الملكية العامة إلى القطاع الخاص، و إدارة أو إيجار أو مشاركة أو بيعا و شراء في ما يتبع الدولة أو تنهض به أو تهيمن عليه، في قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة أو مجال الخدمات العامة "[9] .

و في تعريف آخر ينظر إليها " باعتبارها عملية انتقال الملكية و الإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص أن يكون أما مؤسسات أو رجال أعمال أو شركات أجنبية " [10] .

و كما تشير أيضا " الخصخصة إلى تحويل ملكية المنشآت العامة إلى أطراف أخرى تقوم بإدارتها وفقا لمبادئ قطاع الأعمال الخاصة " [11] .

أما شريف شكيب فيرى بأنها عبارة عن "العملية التي بموجبها تتنازل الدولة عن المؤسسات التي تملكها سواء كلية، سواء عن مجموعة من الأسهم للمستثمرين الخواص الوطنيين أو الأجانب" [12].

ذهب صلاح عباس من جهته إلى أن " المفهوم لا يقتصر على مجرد بيع القطاع العام ولكن يتسع هذا المفهوم مجموعة من السياسات المتكاملة الهادفة إلى تحقيق تنمية المجتمع وذلك بفكر ومبادئ القطاع الخاص و آليات السوق..."[13].

بن بيتور من جهته عرفها بأنها:" العملية التي عن طريقها يمكن التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية لمؤسسات أخرى أو لأشخاص معنويين خواص"[14].

نستنتج من جملة هذه التعاريف أن الخصخصة (La privatisation) تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في و تشغيل و إدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع، بغرض تحسين الكفاءة الإنتاجية لهذه الوحدات، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و من هذا المنطلق تتضمن الخصخصة عددا من العناصر أهمها ما يلي:

1- إن أهم عنصر في عملية الخصخصة، هو تغير أسلوب تشغيل و إدارة المشروعات العامة، لتتفق مع مبادئ القطاع الخاص، و التي تتمثل في اتخاذ الربح أو الإنتاجية كأساس لتقييم الأداء، و الاعتماد على الأسعار الاقتصادية في حساب المنافع و التكاليف، و تبنى نظام الحوافز في تشغيل و إدارة الموارد.

2- تتضمن الخصخصة نقل ملكية بعض وحدات القطاع العام المحلي إلى القطاع الخاص، و يتم نقل الملكية بأكثر من أسلوب مثل بيع الشركات العامة إلى مستثمر واحد، أو مجموعة من المستثمرين.

3- إن الخصخصة لا تقتصر على مجرد تحويل ما بيد القطاع العام إلى حوزة القطاع الخاص، و إنما تتضمن زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص المحلي في خطط التنمية على المستويات المحلية، من خلال الحوافز التي تقدم له، بحيث يستحوذ تدريجيا على النصيب الأكبر من الاستثمار و العمالة و الناتج على المستوى المحلي.

وتعرف الخوصصة على عدة مستويات:

1- على المستوى القانوني:" يعرف الأمر رقم 95-22 المؤرخ في 26 أوت 1995 و المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية في الجزائر الخوصصة على أسلوبين هما:

تتمثل الخوصصة في نقل الملكية من القطاع العمومي إلى القطاع الخاص، وذلك بتحويل كل أو جزء من الأصول المادية أو المعنوية أو الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية لصالح أشخاص ماديين أو معنويين خواص، وهذا الصنف من الخوصصة يعرف بخوصصة الملكية." [15] .

كما يدل قرار الخوصصة للمؤسسات العمومية في الجزائر على فشل النموذج التنموي الذي تبنته و المعتمد على سيطرة القطاع العام على الصعيدين:

- **على الصعيد الخارجي:** يعبر قرار الخوصصة على عدم قدرة هذا النموذج على إخضاع قطاعات الدولة إلى تدويل رأسمالها و الإنتاج و الاستثمار.
- **على الصعيد الداخلي:** فهو يعبر على فشل الدولة الذر يع في إشباع حاجات الفرد ومتطلبات السوق الداخلية[16].

2- على المستوى الاجتماعي: كان المنهج التنموي المتبع يرتكز على تحقيق العدالة الاجتماعية كشعار دائم، ولكن رغم هذا فقد عرف الجانب الاجتماعي عدة انتكاسات كون الخوصصة لا تهتم بالجانب الاجتماعي الذي يزيد من رفاهية الفرد والمجتمع.

3- على المستوى السياسي: يعد قرار الخوصصة في الجزائر تراجعا كبيرا على مبادئ أساسية، حيث كانت الجزائر تمثل مع بعض الدول نموذجا فريدا في التأميم والقطاع العام، وبالتالي فإنه فقد وضع حدا للتمييز السياسي بين القطاع العام والخاص، كما أنه يعبر عن تنازل الدولة عن حق التدخل في المجال الاقتصادي والإداري للمؤسسات لصالح القطاع الخاص.

4- على المستوى الاقتصادي: تتمثل الخوصصة في تحويل المؤسسات الاقتصادية العمومية إلى مؤسسات اقتصادية خاصة، وتأتي عملية الخوصصة كسياسة مرحلية لإعادة هيكلة نمط الاستثمار الوطني وإعادة توزيعه بين القطاعين العام والخاص وتحويل هيكل الاستثمار لصالح القطاع الخاص حيث تسود آليات السوق ويقود القطاع الخاص عملية التنمية.

كما يدل قرار الخوصصة للمؤسسات العمومية في الجزائر على فشل النموذج التنموي الذي تبنته و المعتمد على سيطرة القطاع العام على الصعيدين:

- **على الصعيد الخارجي**: يعبر قرار الخوصصة على عدم قدرة هذا النموذج على إخضاع قطاعات الدولة إلى تدويل رأسمالها و الإنتاج و الاستثمار.
- **على الصعيد الداخلي**: فهو يعبر على فشل الدولة الذر يع في إشباع حاجات الفرد ومتطلبات السوق الداخلية[17].

أ-الخوصصة في الفكر الاقتصادي: لقد ظهر اتجاه جديد داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تصفية ملكية الدولة للمؤسسات العامة باعتبارها تمثل أحد الحلول الناجعة للخروج من الأزمة التي تعاني منها بعض الدول، وأصحاب هذا الاتجاه يرون بضرورة إعادة النظر في سياسة التدخل الحكومي وتحجيم القطاع العام في الاقتصاد الوطني وضرورة السماح بإعطاء مساحة أوسع للحوافز وحرية الحركة للقطاع الخاص وإطلاق آليات السوق للتعامل على أساسها [18] وما يتبع ذلك من آثار إيجابية كزيادة موارد الخزينة العامة وتحسين الهياكل التمويلية من خلال زيادة ربحية المؤسسات وانخفاض حجم ديونها[19] .

1. الخوصصة و النظام العالمي الجديد:" إن النظام العالمي الجديد يتميز بغلبة الحرية التجارية وسيادة الخوصصة والانفتاح الاقتصادي ولا توجد أية قيود على حركة السلع ورؤوس الأموال بين الدول المتقدمة لخدمة مصالحها على حساب الدول النامية " [20] .إن هذا النظام ما هو إلا فخ تقع فيه الدول النامية وتقوده مجموعة الدول المصنعة الكبرى وأنها تستعمل غطاء صندوق النقد الدولي و البنك العالمي والمنظمة العالمية للتجارة للترويج من أجل الانفتاح الاقتصادي والتوجه نحو الخوصصة، وبالتالي التعرض إلى ما يسمى حاليا بالاستعمار الجديد والواقع يشهد على ذلك إذا أردنا إسقاط هذا الأخير على الجانب الاجتماعي والجانب الثقافي كذلك.

2.الخوصصة والمؤسسات المالية الدولية:" إن كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لعبا أدوارا مهمة في إعادة جدولة الديون الخاصة بالدول النامية حيث يشترطان ما يلي:

لتجنيب الدول النامية مصاعب ومتاعب خدمة ديونها ومشكلات ميزان مدفوعاتها، فإنها تحتاج إلى إعادة هيكلة اقتصادياتها حتى تتمكن من رفع كفاءة تشغيل وتخصيص مواردها ويلزم ذلك مجموعة من السياسات النقدية والمالية مع برنامج التكييف الهيكلي وأن الخوصصة تعد أحد أهم مكوناته.

فخبراء البنك العالمي يرون أن سياسة الخوصصة تحتاج إلى وضع برنامج يبدأ بإجراء عملية مسح شامل لمؤسسات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المؤسسات حسب أوضاعها ،ثم تحديد المؤسسات المراد خوصصتها، مع وضع أسس لتقييم المؤسسات المباعة ...الخ" [21] .

" و لإنجاح هذا البرنامج يتعين على حكومة البلد المعنية بالخوصصة بخلق مناخ يعمل على إنعاش اقتصاد السوق والمتمثل في:-تحرر أسعار الصرف وأسعار الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، وتغيير القوانين المنظمة للمؤسسات، وإنشاء بورصة الأوراق المالية." [22] .

3.الخوصصة في إطار العولمة: من خلال القراءة التاريخية لظاهرة الخوصصة نسجل أنها نمت في حاضنة الدول المتقدمة ثم بدأت في عقد الثمانينات تتعولم على إثر انتشارها بسرعة في البلدان النامية وبالتالي تحولت الخوصصة إلى حالة عولمة كانت نتاجا لانعقاد مؤتمرات عديدة بدعوى التقدم المتماثل لكفاءة الأداء الاقتصادي الكلي في الدول الرأسمالية المتقدمة بفضل التنازل التدريجي للقطاع العام عن دوره للقطاع الخاص.

" في حين قابله في الدول النامية تعثر اقتصادي متزايد ناتج في المقام الأول عن الإخفاقات المريعة في أداء المؤسسات العامة،وقد بلغت هذه الإخفاقات و الخيبة ذروتها على إثر ظهور نظام اقتصادي عالمي جديد يأخذ بالأحادية القطبية، وفي سياق هذا النظام يمكن اعتبار المؤسسات الخاصة مدخلا أساسيا له وهذا ما يجعلنا نطلق على الخوصصة اسم الظاهرة المعولمة"[23] .

طبيعة الخوصصة: إن مفهوم الخوصصة بشكلها الحالي يعتبر من المفاهيم الحديثة التي برزت في الأدبيات الاقتصادية، حيث ظهرت كلمة privatisation لأول مرة في الطبعة التاسعة لـ Webster's new colligate dictionary في 1983 على الرغم من الاهتمام بالقطاع الخاص يعود إلى المدرسة التجارية، " وكانت من أكثر المصطلحات ثورية في التاريخ الحديث للسياسة الاقتصادية، وقد استخدمت هذه الكلمة في الانجليزية لتشير إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد و بالتالي زيادة دور القطاع الخاص"[24] .

والملاحظ أن هذه الكلمة باللغة الإنجليزية لا يوجد لها في الوقت الحالي كلمة مرادفة باللغة العربية تعطي المعنى تماما وذلك نظرا لحدة الكلمة في الاصطلاح الاقتصادي، ومن المصطلحات التي اتصلت كمرادف لهذه الكلمة: التخصيص، الخوصصة، وتجدر الإشارة إلى أن هناك تعار يف متعددة حاولت تحديد معنى الخوصصة إلا أنه يمكن إجمال هذه المفاهيم في نوعين أساسيين: المفهوم الضيق للخوصصة والمفهوم الواسع (أو الأكثر شمولا) على النحو التالي: يعد المفهوم الضيق للخوصصة المفهوم الأكثر انتشارا، ويعني بيع أصول Assets_actifs ويرتبط المفهوم الضيق للخوصصة بقضية اقتصادية أساسية وهي دور الملكية في الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتقد وفقا لهذا المفهوم أن الملكية الخاصة تعد مطلبا أساسيا للإصلاح وذلك لأن تجارب مختلف الدول توضح أن المؤسسات العامة لا يمكنها أن تطور نفسها نحو مزيد من الكفاءة كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات الخاصة، وهكذا تبين التجارب أن تلك المؤسسات العامة تستمر، ففي تحقيق العجز في ميزاتها، وتسبب نتيجة لذلك زيادات هامة في ديون الدولة في كثير من الأحيان، ويزيد هذا بدوره من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية للدول، ويخلق عقبات أساسية لنجاح برامج التنمية الاقتصادية، ولعل ذلك السبب الرئيسي لتخلي كثير من الدول على مؤسساتها العامة وتحويلها للقطاع الخاص.

أما المفهوم الواسع للخوصصة والأكثر شمولا فيعني زيادة فعالية ودور قوى السوق أو تقوية اقتصاديات التحرر من القيود التي تتعلق بالكفاءة في مؤسسات القطاع العام وتحويلها إلى حوافز للقطاع الخاص، ويعني ذلك بالطبع وضع قيود على دور الحكومة وعلى سياستها الاقتصادية، وهكذا لا يتضمن المفهوم الواسع للخوصصة بالضرورة نقل الملكية العامة إلى الملكية الخاصة، وإنما قد يكون الانتقال فقط لإدارة المنشاة مثلا من اجل تحقيق الكفاءة، فالخوصصة في حقيقتها وسيلة لا غاية وليست هدفا في ذاتها، لان الخوصصة تهدف عموما إلى خلق بنيان اقتصادي تتسم فيه المشروعات بالكفاءة الاقتصادية، وتقوم بإنتاج سلع ذات جودة مرتفعة وخدمات عند مستوى أسعار حقيقية أقل، وأن المستفيدين من الخوصصة هم أفراد المجتمع جميعا.

الخوصصة بين التأييد و المعارضة: يعتبر الباحث الاقتصادي "دوناهيو" من أكثر الباحثين المهتمين بموضوع الخوصصة حيث توصل في إحدى دراساته إلى نتيجة ذات أهمية كبيرة مفادها:"...وباختصار كانت أغلب الأنشطة التي تعمل بطرق سيئة موجودة في القطاع العام الأمر الذي أثار الذعر في العالم المعاصر،فما العمل سوى الاتجاه نحو وضع القطاع الخاص في الدرجة الأولى، وهذا يحمل لنا الأخبار الطيبة حيث أن تحويل الملكية العامة إلى ملكية خاصة هو بالقطع أداة التصحيح العالمية"[25] .

وما يمكن استخلاصه من هذه المقولة هو أن عالمية سياسة الخوصصة لديها من يؤديها بحماس وهناك أيضا من يعارضها بقوة وهذا ما سنوجزه فيما يلي:

حجج المؤيدين للخوصصة: أصحاب هذا التوجه يؤكدون على أن القطاع العام يعاني من تدني مستوى الكفاءة الإنتاجية، ويرون أن هذه النتيجة يمكن إثباتها وتأكيدها بالاعتماد على مختلف المؤشرات التي تستخدم لقياس درجة الكفاءة سواء من حيث مقدار الأرباح و الخسائر أو نسبة العائد إلى الرأسمال،أو القدرة التنافسية في الأسواق المحلية و العالمية، أو في جودة السلع والخدمات المقدمة." وأصل المشكلة يرجع إلى عدم التفرقة بين الأهداف الاقتصادية لهذه المؤسسات وبين الأهداف السياسية والاجتماعية للدولة، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ضغوط سياسية واجتماعية ،وقد تجبر المؤسسة على استخدام عمالة زائدة، أو بيع منتجاتها بأسعار تقل عن تكاليف الإنتاج أو تشغيل خطوط إنتاج غير اقتصادية.

وعليه فإن المؤيدين للخوصصة يرون أن المؤسسات العامة تعمل في غياب أهداف واضحة وتستخدم أساليب إنتاجية بالية وتنعدم فيها الحوافز ...الخ وللقضاء على كل هذه الأوضاع يجب التحول إلى القطاع الخاص الذي يعمل على الحد من التدخل السياسي للدولة في سير المؤسسة وإعطائها الحرية في اتخاذ القرارات"[26] .

" و أصحاب هذا الاتجاه يستندون في ذلك إلى جملة من الحجج والمبررات يمكن ذكر البعض منها:

- إن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارته لهذه المؤسسات مما يساهم ويساعد في توفير الموارد وتحسين أداء هذه الأخيرة وهذا ما يساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادي.
- إن القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من القطاع العام على تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم ملكية هذه المؤسسات على أكبر شريحة من المواطنين.
- إن تحويل القطاع العام بمؤسساته إلى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الحكومة عبء خسائر هذه المؤسسات مما يسمح لها تركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية أساسية و مهمة"[27] .
- و يرى أصحاب هذا الاتجاه أن الخوصصة عملية غير محمودة العواقب لديهم ويرجع ذلك إلى أنها موجه حيث شهد هذا العقد تراكم ديون العالم الثالث بما فيه من خدمات المديونية وهذه الأخيرة تستحوذ على أكثر من ¼الإيرادات، وبالتالي تدخل صندوق النقد الدولي ليفرض على هذه الدول أقصى التضحيات والمتمثلة في فرض خوصصة القطاع العام وبيع المؤسسات العمومية، وسياسة الخوصصة نجحت في تحقيق جزء هام من أهداف الرأسمالية العالمية،

فتراكمت أرباح المؤسسات المتعددة الجنسيات، وسياسة الخوصصة هي سياسة رأسمالية وهي نتاج تطور الرأسمالية الأوروبية وهذا ما لم يتوفر تاريخيا في العالم الثالث والوطن العربي، فالظروف التاريخية حالت دون نمو الرأسمالية واكتمالها.

أهم المبادئ التي تستند لها الخوصصة: سياسة الخوصصة هي سياسة رأسمالية وهي نتاج تطور الرأسمالية الأوربية وهذا ما لم يتوفر تاريخيا في العالم الثالث والوطن العربي، فالظروف التاريخية حالت دون نمو الرأسمالية واكتمالها، ولعل العنصر الأساسي في استراتيجية الخوصصة يتمثل في عملية تحويل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص، لذلك يعتمد هذا العنصر على مجموعة من المبادئ الرئيسية نوجزها في ما يلي:

1- **مبدأ التدرج:** أي أن عملية الخوصصة تتم بطريقة تدريجية بحيث تقوم المؤسسات القابلة للخوصصة ويتم إدراجها ضمن برنامج الحكومة حتى تقدم شكل مضبوط.

2- **حماية مصالح الدولة:** أي أن تخضع عملية التقييم لمعايير موضوعية من شأنها الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية ، فلا تباع الشركات بأثمان بخصة، وتوضع دفاتر للشروط تحدد التزامات المشترين أو على العموم، في حالة الخوصصة الجزئية عن طريق المحافظة على الأسهم العينية.

3- **الشفافية**: وتضمن عملية الشفافية بإطلاع الجمهور وكل المعنيين بأي صفة تحويل ملكية عن طريق الإشهار الواسع وتخضع بجميع الأحكام القانونية والتنظيمية السارية المفعول.

4- **عدم التميز**: أي عدم التفرقة بين الفئات الاجتماعية وهو أمر لا يتناقض مع بعض الامتيازات الخاصة والمتعلقة بالإجرات الواردة في هذا القانون .

"بالإضافة الى أن الخوصصة هي عملية سياسية تجري في حقل الاقتصاد بالدرجة الأولى، ذلك أن السياسات الاقتصادية تجد حدودها الأعمق في معطيات اقتصادية ملموسة والأمر يتمثل هنا في أن تسارع التحولات الاقتصادية الليبرالية في الجنوب منذ بداية الثمانينات والانقلاب الليبرالي الذي حصل في الاتحاد السوفياتي وأوربا الشرقية بعد ذلك تبدو كلها تعبيرا على ضرورات اقتصادية موضوعية ، فقد انتصرت علاقات الإنتاج الرأسمالية بما أحدثته من تغييرات في كل المواقع تقريبا في العالم" [28] .

وأهم ما يميز عملية الخوصصة هو:

1-"صعوبة تجاهل أن تطور قطاع الأعمال في البلدان النامية العربية خاصة التي تحققت فيها سيطرته بفعل التأميمات مثل الجزائر ووجد سندا تاريخيا ونظريا في إنجاز وفلسفة الاقتصاد الاشتراكي الروسي فإن انقلاب غورباتشوف قدم قوة دفع هائلة للدعوة إلى تحرير قطاع الأعمال في هذا النوع من البلدان النامية إذ أصبح مستحيلا تجاهل ما صاحب الزلزال الروسي من بعد جذري ومراجعة فكرية لوضع واقع القطاع العام وبدا صعبا عدم متابعة المسيرة بنفس المبادئ والمرتكزات النظرية خاصة أن النقد والفشل جاءا من رحم تجربة تامة نظرية وتطبيقا" [29] .

2- تعتبر الخوصصة وسيلة لتحسين الأداء من خلال الدور الذي تلعبه قوى السوق بحيث تسمح بتجديد الادارة، خصوصا اذا كانت كفاءات التسيير في المؤسسات العمومية ضعيفة مقارنة بالمعايير الدولية، وذلك راجع الى أن معظم القرارات التي تخص النوعية، الكمية، الأسعار المطبقة تتخذ مباشرة من طرف المخطط المركزي، ودون اعتبار الخطر الذي تفرضه المنافسة الدولية..."[30].

3-"التخلص من الفساد الاداري و المحسوبية في المؤسسة نتيجة اخضاع عملية التوظيف في ظل القطاع الخاص لمعايير اقتصادية سليمة ترتبط بالتكلفة و اقتصاديات التشغيل.."[31].

مبررات الخوصصة و خلفياتها:

1-**الدافع الاقتصادي**:إن القطاع الخاص أكفأ من القطاع العام في إدارته للمؤسسات، مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية و بالتالي زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكن الواقع يؤكد بأن حالات الفشل والإفلاس التي يتعرض لها القطاع الخاص تفوق بكثير حالات الفشل التي تمس مؤسسات القطاع العام لذا نجدهم يتحايلون في تصريحاتهم الضريبية وفواتيرهم ولعل القطاع الخاص بما يقدمه من حوافز أقدر من الدولة على تعبئة الموارد المالية وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة وتعميم ملكية هذه المشاريع على أكبر قطاع المواطنين، وخلق سوق مالية نشطة تشجع على الادخار وتوفير قناة وطنية للتمويل وفي هذا الصميم يكون "تحويل ملكية المؤسسات إلى القطاع الخاص يزيل عن كاهل الدولة عبء خسائر تلك المؤسسات مما يسمح لها بتركيز جهودها ومواردها لأهداف اقتصادية أخرى منها تسديد الديون الخارجية"[32].

ومن خلال ما سبق أصبح القطاع العام يتهم بكثير من العجز وعدم القدرة على تحريك وتنشيط الاقتصاد وتحقيق النمو، فإسهام القطاع الخاص في الاقتصاد في الحياة الاقتصادية لا يعني بالضرورة التخلي عن القطاع العام.

2-الدافع السياسي والقانوني: يتميز القطاع الخاص عن القطاع العام بأنه أقدر على إبعاد السياسيين من استخدام مراكزهم لتحسين صورتهم، فهم يوظفون الناخبين لصالحهم، ويعرضون السلع بأسعار غير حقيقية استرضاء للجماهير وللمستويات السياسية العليا، وتكون النتيجة مشاكل اقتصادية طويلة الأجل رغم النجاحات السياسية.

وعليه، يمكن القول أن الدولة مازالت موجودة بشكل قوي في ظل الخوصصة، فهي تسن التشريعات، وتنظم وتدير الهيكل العام للنشاط الاقتصادي للمجتمع، ولكن ما يحدث في ظل الخوصصة هو تغير في تركيبة الأنشطة التي تقوم بها الدولة، ولأسباب سياسية يمكن أن تحتفظ الدولة لنفسها بسهم رئيسي يسمى(السهم الذهبي) يعطيها الحق في مراجعة قرارات مجلس الإدارة للشركة التي تم خوصصتها حتى تضمن بذلك حقوق المستهلكين والعمال والمجتمع، وتم استخدام هذه الطريقة في كل من إنجلترا وماليزيا وفرنسا.

"كما أنه لأسباب سياسية قامت الحكومة اليابانية خوصصة هيئة السكة الحديد بعد أن تعرضت الحكومة لانتقادات شديدة من الجمهور بسبب تردي الخدمة، كذلك من الدوافع السياسية تحويل الاقتصاديات النامية إلى اقتصاد فردي، رغم أن الاقتصاد الرأسمالي لم يكن يوما اقتصادا فرديا خالصا، فقد كانت الدولة طوال مراحل تطورها شريكا تمارس مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب الأفراد أو الخواص، وبعد تخلي الدولة عن معظم الأنشطة الاقتصادية تتفرغ للاهتمام بأمور الدفاع والأمن و الصحة....الخ" [33] .

3- الدافع الاجتماعي: يرى البعض أن الخوصصة ربما تكون الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، والقضاء على السلبية، وتحقيق انضباط في السلوك داخل مجالات العمل، كما تؤدي الخوصصة إلى القضاء على الإهمال والتلاعب الاجتماعي في صورة المحسوبية، إن الخوصصة يمكن أن تكون وسيلة الدولة، وإن أرادت القضاء على المشاكل الاجتماعية مثل التواكل، والمحسوبية، والتغاضي عن محاسبة المخطئين والرشوة وغيرها من مشاكل المجتمع.

أهداف الخوصصة في الجزائر: من بين أهم الخصائص الرئيسية للوضع الاقتصادي في الدول العربية، و بالتحديد الجزائر سيطرة القطاع العام على نسبة عالية من الأنشطة الاقتصادية، و تغلغله في كل نواحي الحياة الاقتصادية بشكل مباشر، " وجاءت هذه الهيمنة عن طريق امتلاك الدولة لعناصر الإنتاج، عن طريق التأميم و قيام مشاريع اقتصادية عامة، وأصبحت بذلك معظم الأنشطة الاقتصادية في يد الدولة (الصناعة، المصارف، التجارة الداخلية و الخارجية والمقاولات، المرافق العامة، النقل و المواصلات و غيرها) وتراجع دور القطاع الخاص، بل كاد أن ينعدم خلال فترات معينة، وحل التخطيط المركزي محل نظام السوق، كقوة فاعلة في تخصيص الموارد" [34].

وفيما يلي محاولة التعرف على أهم أهداف الخوصصة:

1- تطوير تحقيق فعالية اقتصاد المؤسسة: يكون ذلك من خلال تشجيع الفعالية و التنافسية الوطنية والدولية للمؤسسة وإدخال التقنيات الجديدة وترقية الإبداع، وتحسين أداء وسائل العمل بالإضافة الى الرفع من المردودية بما فيها معدل استعمال الآلات الصناعية وإدخال الطرائق الجديدة ومجموعات التسيير والسماح للمؤسسة بإجراء التحالفات الوطنية والدولية الضرورية لمداولة نشاطها.

ومن أهم الأهداف الميزانية والمالية لفعالية الخوصصة:

-تعظيم الإيراد الصافي للخوصصة وهذا من أجل تعبئة الموارد الضرورية لتمويل المصاريف العمومية والخفض من الضغط الجبائي، وتمويل الاستثمارات المهمة التي لم تعد المالية العامة قادرة على تمويلها، إيجاد مصادر جديدة للإيرادات الضريبية.

❖ **أهداف تتعلق بالتوزيع واعادة توزيع الدخل:** يكون ذلك من خلال الانفتاح على المالكين الجدد للمؤسسات، وهذا بالتحفيز من خلال خلق طبقة متوسطة داخل البلد وتشجيع التطور الاقتصادي للفئات المختلفة من أفراد المجتمع وجعل العمال مالكين لمؤسساتهم وذلك رغبة في توسيع قاعدة الملكية لأفراد الشعب، وإن إعلان أي دولة عن هذا الهدف، سوف يكسبها تأييد الأفراد ويشجع صغار المستثمرين على شراء الأسهم التي تطرح للبيع وإعادة الحق في استرجاع الأملاك التي صودرت سابقا من طرف الأنظمة السابقة.

❖ **الأهداف السياسية:** وذلك من خلال بناء الديمقراطية إذ من ضمن الأهداف الأساسية التي يمكن تحقيقها من الخوصصة هي أن الاقتصاد المعتمد على الملكية الخاصة يساعد في بناء الديمقراطية و المؤسسات السياسية ذات السيادة الشعبية، كما تساعد على احترام و ضمان الحريات الفردية، هذا لا يعني أن كل الاقتصاديات الرأسمالية تحمي وتدافع عن الحرية الفردية، فالحرية السياسية والفردية تجسدان الديمقراطية الحقيقية في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

لذلك فان الخوصصة بمعناها الحقيقي تعني الديمقراطية في مجال الإنتاج والديمقراطية في مجال التوزيع والاستهلاك وأخيرا الديمقراطية في حق الملكية، وكذلك يتسنى تحقيق الأهداف السياسية من خلال، إعادة تحديد حقل نشاط الإدارة العمومية وهذا بالتخلي عن وظائف الإنتاج، وهذا من أجل التركيز على الوظائف التابعة للدولة، وتقليص حجم ميدان نشاط القطاع العمومي ضمن النشاط الاقتصادي، لذا نجد أحيانا أن تعدد الأهداف عادة ما تكون غير متوائمة فيما بينها يجعل من الضروري وضع سلم للاختيارات، فتحديد الأهداف في هذه الحالة ليست تجريدية بل يتعلق الأمر بخيار سياسي.

6-أهداف الخوصصة على المستوى الجزئي وكيفية تحقيقها: تعد الخوصصة وسيلة لتحقيق الفعالية للاقتصاد الوطني، ولا يمكن تحقيق الفعالية إلا من خلال الوصول الى الفعالية على مستوى المؤسسات الاقتصادية، وعليه فان تحقيق الفعالية الاقتصادية للمؤسسات يعتبر هدفا مهما للخوصصة.

1-أهداف الخوصصة على المستوى الجزئي: تهدف الخوصصة الى زيادة الكفاءة الادارية و الانتاجية للمؤسسات وفق اعتبارات اقتصادية تضمنت نجاح المؤسسة الخاضعة لعملية الخوصصة، و يتم ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

"- تطوير المنتجات بما يناسب المنافسة التي تخوضها المؤسسة.

- تقليل تكلفة الانتاج و تحسين نوعية الانتاج كما و نوعا.

- الاستخدام الأفضل والأمثل للموارد، والنظم الرقابية تحقق الأداء الأفضل كما أن استخدام معايير الأداء في اختيار الأفراد هو المورد الامثل " (35) .

2-كيفية تحقيق الكفاءة من خلال الخوصصة: تعد الكفاءة الاقتصادية أحد أهم أهداف الخوصصة، ويتم تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال تحقيق الكفاءة الانتاجية والتخصيصية، حيث يترتب عن الكفاءة الانتاجية تكلفة الى حدها الأدنى، أما الكفاءة التخصيصية فيترتب عنها انخفاض أسعار بيع المنتجات حتى تصل الى مستوى التكلفة الحدية للإنتاج، ومن أهم الأسباب التي تحقق الكفاءة للقطاع الخاص ما يلي:

1-حقوق الملكية: "يمكن تعريف حقوق الملكية على انها: "حق التصرف في أصول المؤسسة، من خلال خاصية التملك الشخصي لهذه الأصول، و عندما يصبح للشخص الملكية للمؤسسة فانه يتمتع بالحقوق التالية:

- الحق في استعمال الأصول، والعوائد من الأصول.
-حرية التصرف في الأصول...." [36] .

"و تكون حقوق الملكية أكثر وضوحا في حالة المؤسسة الخاصة، مما يخلق الحوافز للإدارة في زيادة الكفاءة الإنتاجية، ففي المؤسسات العامة تنتشر حقوق الملكية بين أفراد المجتمع، و طالما أنه لا يوجد مالك محدد لتلك المؤسسات، فانه لا توجد حوافز لرفع الكفاءة، و يرجع ذلك الى عدم وجود من يكون مستعدا لتحمل تكلفة جمع المعلومات و ممارسة الرقابة على ادارة المؤسسة، وذلك راجع لسبب بسيط هو أن المنافع التي يمكن الحصول عليها من الرقابة و جمع المعلومات لا يمكن حصرها في الذين قاموا بالرقابة، أما في القطاع الخاص تكون حقوق الملكية في أيدي مالكي الأصول، مما يسمح لهم بتحمل التكلفة لجمع المعلومات و من ثم الحصول على منافع الادارة والرقابة..." [37].

وعليه فان حقوق الملكية تخلق الحوافز لزيادة الكفاءة من خلال تحمل المخاطر والحصول على المنافع.

2-العلاقة بين المالك و الوكيل: تتمثل العلاقة بين المالك والوكيل في القطاع الخاص في ان المالك هو المدير، ولذلك لديه جميع المعلومات حول تأثير قراراته على أداء المؤسسة و بالتالي يتم اتخاذ القرارات بسرعة أكبر.

3-"الخوف من سيطرة أصحاب الأسهم على المؤسسة، وتغيير الادارة في القطاع الخاص، يجعل الادارة أكثر اتساقا على تعظيم الأرباح، و بسبب ذلك أن سعر السهم مرتبط بالأرباح التي تحققها المؤسسة...." [38] .

4-ان المؤسسات العامة غالبا ما تكون محمية من المنافسة، مما يؤدي الى استخدام المدخلات بطريقة لا تؤدي الى تحقيق الكفاءة ومثل ذلك زيادة عدد العاملين.

"إلا أن المعارضون لعملية الخوصصة يرونها لا تؤدي بالضرورة الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، لأن عدم كفاءة القطاع العام ترجع الى أسباب عديدة لا علاقة لها بالمسببات الاقتصادية، فكما هو معلوم أن المؤسسات العامة لها أهداف اجتماعية عادة ما تتعارض مع أهداف الكفاءة الاقتصادية، اضافة الى ذلك أن الخوصصة تعمل على نقل الاحتكار من القطاع العام الى القطاع الخاص، وبالتالي حدوث فرق كبيرة في الكفاءة الاقتصادية بين القطاع الخاص و القطاع العام..."[39] .

2-طرح الأسهم في اكتتاب خاص:" يقصد بالطرح الخاص بيع أسهم المنشأة أو جزء منها لمستثمر واحد أو مجموعة مختارة من المستثمرين، و يمكن التمييز بين أسلوبين شائعين للطرح الخاص هما المعطاءات، و التفاوض المباشر" [40].

و يفضل هذا الأسلوب في حالة الشركات ذات الأداء الضعيف، أو الشركات التي تحتاج إلى مالكين أقوياء تتوافر لديهم الخبرات الصناعية و المالية و التجارية اللازمة لنجاح الشركات، وكذلك الدعم المالي القوي.

كما يلاحظ أن هذه الطريقة قد تكون هي الطريقة المجدية الوحيدة في حالة غياب سوق أسهم، حيث لا توجد آلية يمكن من خلالها الوصول إلى جمهور المستثمرين، علاوة على أن أحجام بعض الشركات قد لا يكون من الكبر بحيث يبرر الاكتتاب العام.

3-بيع أصول المؤسسة بالمزاد العلني:

"وينطوي هذا الأسلوب على بيع أصول المؤسسة بشكل مباشر للتخلص من الخسائر، ويعد ذلك نوعا من التصفية التي تستهدف التخلص من خطوط الانتاج التي تتلاءم مع باقي الأنشطة، أو أنها تشغيلها غير اقتصادي، كما يأخذ البيع صورة أخرى تسعى فيه الحكومة الى انشاء شركة بالمشاركة مع القطاع الخاص..."[41] .

ويلاحظ في هذه الطريقة للخصخصة أن الحكومات لا تتصرف في ملكيتها الحالية للشركة، بل تزيد من الملكية الخاصة في الشركة وهذا يؤدي إلى التخفيف من مركز ملكيتها، وتتولد تركيبة ملكية مشتركة بينها وبين القطاع الخاص، وتسمى في هذه الحالة شركة مشتركة.

5-الطرق التي لا تنهي ملكية الدولة: تتمثل في:

1-خوصصة التسيير: تهدف خوصصة التسيير الى رفع كفاءة المؤسسات العمومية من خلال تحسين ادارتها بإدخال تقنيات جديدة في التسيير للمؤسسة الخاصة، وتأخذ خوصصة التسيير أشكالا عديدة تمثل مرحلة انتقالية في طريق انهاء ملكية الدولة.

2-عقد الإدارة: "يمثل عقد الادارة اتفاق من خلاله تتعاقد مؤسسة عمومية مع مؤسسة خاصة لإدارة المؤسسة، ففي هذه الحالة لا تنتقل حقوق الملكية بل تنتقل حقوق التشغيل فقط، و تتحصل المؤسسة الخاصة على رسوم مقابل خدماتها، ومن مزايا هذا الأسلوب:

-احتفاظ الدولة بالملكية، ويزود المؤسسة بالمهارات والخبرات، إلا أن من أهم عيوبه ازدواجية التسيير بين القطاع الخاص و القطاع العام...."[42] .

3-التأجير: "التأجير عقد يمنح من خلاله مالك الأصول لمؤسسة خاصة حق استخدام هذه الأصول لفترة عليها مقابل دفع ايجار، ويتحمل المستأجر كامل المخاطر التجارية الناشئة من تشغيل هذه الأصول لأسلوب التأجير العديد من المزايا، من بينها: توفير نفقات دون التخلي عن ملكية المؤسسة والحصول على دخل سنوي دون التعرض لمخاطر السوق، وجذب مهارات تقنية وادارية متطورة تساهم في استخدام أصول المؤسسة بطريقة مثلى...."[43].

4-الامتياز: "يعرف عقد الامتياز بأنه عقد يعقد من خلاله هيئة عامة مع مؤسسة معينة صاحبة الامتياز حق ادارة المؤسسة العمومية لفترة زمنية محددة، حيث يتم في هذا العقد المشاركة في المخاطر المالية بين المؤسسة الخاصة و الدولة..." [44] .

"و قد يتضمن عقد الامتياز كل مواصفات التأجير بالإضافة الى النفقات الرأسمالية و الاستثمارات التي تقع على عاتق صاح الامتياز..." [45] .

1-الخوصصة بتقسيم المؤسسة الى وحدات مستقلة: إن عملية تقسيم المؤسسة الى وحدات مستقلة على أنها عملية اعادة هيكلة المؤسسة تمهيدا لخوصصتها، وتعتبر عملية التقسيم في ذاتها أسلوبا من أساليب الخوصصة، لأنها تنطوي على بيع الأصول التي وجب من الملائم التخلص منها، و هو ما يعني خوصصة جزئية للمؤسسة، و يرتبط هذا الاجراء بأحد الأسلوبين التاليين:

"أسلوب مباشر، من خلاله يتم تقسيم المؤسسة الى وحدات على أساس الحجم أو على أساس حجم النشاط، وأسلوب غير مباشر ينطوي على تقسيم المؤسسة الى وحدات يمكن أن تسميتها مؤسسات تابعة تعمل تحت مظلة مؤسسات قابضة.."[46] .

2-اضافة استثمارات خاصة جديدة في المؤسسة: تحدث هذه الطريقة عندما تعاني المؤسسة المراد خوصصتها من قصور في رأسمالها، و تكون الدولة غير راغبة في اضافة المزيد من رأس المال الى المؤسسة التي تملكها، لذلك تفتح باب المساهمة أمام شركات القطاع الخاص..."[47] .

3-البيع للعاملين و الادارة: يعتبر البيع للعاملين و الادارة خوصصة داخلية يحصل العاملون و الادارة على كل المؤسسة أو على نسبة معينة منها، و تتمتع هذه الطريقة بعدد من المزايا منها:

- "تعتبر هذه الطريقة مناسبة لتحويل ملكية الشركات التي يصعب بيعها.
- تعتبر أداة فعالة لتوسيع قاعدة الملكية...."[48] .

أما عيوب هذه الطريقة تتكتل فيما يلي:

* من خلال ما سبق، يمكن القول أن هناك عيوبا و مزايا تخص كل طريقة، اضافة الى ذلك توجد العديد من العوامل التي تتحكم ف اختيار أنسب طريقة تتلاءم مع ظروف المؤسسة على المستوى الكلي و الجزئي.

اضافة الى ذلك فان لكل طريقة تأثيرها الخاص على كفاءة و أداء المؤسسة، يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول-علاقة طرق الخوصصة بهدف تحسين الكفاءة.

طرق الخوصصة	تحسين الكفاءة والأداء
-خوصصة التأجير -التأجير -عقد الادارة -الامتياز	-ادخال معايير و طرق الادارة الحديثة -تنشيط المؤسسات الخاسرة -يستفيد العاملون من المهارت التقنية و الادارية المتعاقدة
البيع المباشر	-ادخال تكنولوجيا متطورة -ادخال طرق الادارة الحديثة
بيع الأسهم في الأسواق المالية	-مسوؤلية الادارة أمام المساهمين -بروز الكفاءة من خلال سعر السهم.

المصدر: [49]

- خطوات تحضير عملية الخوصصة: تمر عملية خوصصة المؤسسة العمومية بالعديد من الخطوات، هي:

الخطوة الأولى: تتمثل في تصنيف المؤسسات العمومية حسب معايير عديدة من أهمها الأداء الاقتصادي و المالي، حيث يمكن تصنيفها الى ثلاثة أصناف:

"**-مؤسسات رابحة/ رابحة:** أي رابحة حاليا و من المتوقع أن تستمر في ذلك في المستقبل.

-**مؤسسات خاسرة/ رابحة**: أي خاسرة حاليا و من المتوقع أن تحقق أرباح في المستقبل.

- **مؤسسات خاسرة/ خاسرة:** أي خاسرة حاليا و من المتوقع أن تخسر في المستقبل...."[50].

و يفيد هذا التصنيف في تحديد المؤسسات القابلة للخوصصة، و هي المؤسسات الخاسرة حاليا و التي يتوقع منها أن تحقق أرباحا في المستقبل، اضافة الى ذلك يجب اختيار المؤسسات التي سيتم خوصصتها وفقا لمعايير أي

"-أن تكون مؤسسة القطاع العام المعنية بالتحويل ذات جدوى اقتصادية، وأن تخضع هذه المؤسسات للمنافسة، وأن يكون لها دورا اقتصاديا رئيسيا دون أن يكون لها دورا مهما في الخدمات العامة، كما أنه لا تكون لديها مشكلات كبيرة تتعلق بزيادة عدد الموظفين عن الحاجة، وأن تتسم أنشطتها بالربحية أو القابلية لتحقيق الأرباح في المستقبل...."[51].

الخطوة الثانية: تتمثل في اعادة هيكلة المؤسسات المراد خوصصتها، و تتضمن ما يلي:

"-اصلاح البيئة التشريعية من خلال اعادة الهيكلة القانونية.

-اتاحة الفرصة لها لإصلاح نظامها الداخلي المناسب للتعامل مع ظروف السوق"[52] .

"-اعادة الهيكلة المالية في المؤسسات الثقيلة بالديون.

-معالجة قضية العمالة الزائدة قبل نقل الملكية الى القطاع الخاص..." [53].

الخطة الثالثة: القيام بتقييم أصول المؤسسة باستخدام أساليب التحليل المالي، و كذا الاعتماد على متخصصين في السوق.

2-نقل الملكية: حيث يتم بأساليب مختلفة منها، المنح، المزاد العلني، الأسواق المالية، و يجب مراعاة الانتقاء، الشفافية و اتاحة الفرص لكل المستثمرين، و كذا مراعاة الوضوح و الافصاح من خلال ما يلي:

"أ-تنفيذ جميع العمليات المتعلقة بالخوصصة بطريقة واضحة، معلنة و مناسبة مع المعايير التجارية المتعارف عليها...." [54] .

"ب- يجب أن يكون الجمهور على علم بجميع جوانب العملية، و يتم ذلك كما يلي:

- اعداد مذكرة عرض و الاعلان عنها لكل مشروع معروض للبيع ونشر معلومات متكاملة عن الجوانب المالية والادارية تكون في متناول المستثمرين، كما ين يتوجب اعداد ونشر معايير تصنيف العروض، بالإضافة الى نشر تقييم الموجودات وتفاصيل العروض"[55].

1-تهيئة المناخ التنافسي: لقد اعتادت مؤسسات القطاع العام في أكثر من الدول النامية على العمل في مناخ احتكاري و حتى تقوم الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة، يجب عليها خلق مناخ تنافسي باعتبارها مسألة حتمية لرفع كفاءة الأداء.

أسباب الخوصصة في الجزائر: يمكن تقسيم الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى خوض عملية الخوصصة - حسب رأينا -إلى قسمين :

1 ــ الأسباب الداخلية: من بين الأسباب الداخلية نذكر ما يلي:

1 ــ 1 ــ التسيير غير الكفء وغير الفعال للموارد البشرية والمادية للمؤسسة العمومية التي عاشت، ومازالت تعيش اختلالات مالية، وضعف في استخدام طاقتها الإنتاجية، وبالتالي الانخفاض في الإنتاجية مما يعكس ويفسر التسيير غير الكفء وغير الفعال لمواردها وتتجلى من خلال ما يلي:

"أ ــ **وضعية وسائل الإنتاج:** إن توفر وسائل الإنتاج وصلاحيتها للاستعمال في المؤسسة العمومية الاقتصادية، يمر حتما بالوضعية المالية التي تعيشها المؤسسة، والتي نتجت للأسباب التالية:

- طبيعة الآلات والوسائل المستعملة التي تميزت بقيمتها المالية وما تسببه من ثقل على كاهل المؤسسة .
- عدم التحكم في التكنولوجيا المستعملة، وانعدام لسياسة صناعية حقيقية .

ب ــ وضعية المواد الأولية ونصف المصنعة: لقد اتسمت بعدم استمراريتها سواء بالكمية أو النوعية، ويعود ذلك إلى نوعية وسائل الإنتاج المستعملة في المؤسسة، والى ضعف إنتاج المواد التي تدخل في الإنتاج محليا .

ج ــ وضعية العامل البشري: إن العامل البشري هم المتصرف في العوامل المادية والمعنوية حتى يؤدي النظام التقني دوره في المؤسسة، ونظام التسيير له علاقة مباشرة مع الوظائف الإنتاجية، فهو مسؤول عن العمل والعمال، إلى جانب ذلك تعود عدم كفاءة مؤسسات القطاع العام إلى العوامل التالية :

- التدخل السياسي من جانب الحكومة، وذلك من خلال التدخل في القرارات

اليومية " [56] .

- التوسع السريع في قطاع الدولة دون توفير مستلزماته الضرورية، حيث شمل قطاعات وأنشطة كان من الأفضل تركها للقطاع الخاص.

1 ــ 2 ــ ضعف في استخدام الطاقة الإنتاجية: إن الجهاز الإنتاجي الصناعي بعيد عن التحسن، ويبقى مكلف أكثر فأكثر للدولة، ما دام مستوى استعمال القدرات المتاحة ما يمثل إلا 50%، فيستهلك من الثروة أكثر فأكثر، وقد يعود ضعف الطاقة الإنتاجية في حد ذاتها إلى تعطيل الوسائل والأجهزة. وهذا راجع إلى عدم الاهتمام بالصيانة.

1 ــ 3 ــ الاختلال المالي : "ويمكن توضيح هذا الاختلال، من خلال العجز الحادث في الميزانية، فلقد شهدت ميزانية الدولة عجوزات متكررة ومستمرة، وذلك ابتداء من عام 1986، وهو التاريخ الموافق للانخفاض الشديد لأسعار النفط، بحيث كان لهذا الانخفاض تأثيرا بالغا على ميزانية الدولة لأن هذه الأخيرة تعتمد في مجمل إيراداتها على الإيرادات البترولية..." [57] .

لكن بشكل عام، يرجع هذا التزايد المستمر في عجز الموازنة العامة، الى زيادة النفقات العامة للدولة بمعدلات عالية ومتزايدة، وانخفاض الإيرادات العامة للدولة، تعد النفقات إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات الاقتصادية بتنفيذها من خلال الموازنة العامة للدولة، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

"إذ تمثل دورا هاما في تخصيص الموارد الاقتصادية بين القطاعات المختلفة، كما تؤثر على توزيع الدخل الوطني، وذلك فضلا عن تأثيرها على الأسعار والدخل، والصادرات والواردات، وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة وطويلة الأجل، داخليا وخارجيا، في حين الأسباب المؤدية للزيادة في النفقات نجد الإنفاق العسكري، إذ يعد هذا النوع من الإنفاق ظاهرة عالمية، في ظل استفحال علاقات الصراع، والقوى في العالم" [58] .

بيد أننا لا ننسى أن دلالة هذا الإنفاق تكون بالغة في حالة البلاد التي تعيش العدد الكبير من سكانها في حالة الفقر والجوع والبطالة والمرض، هذا إلى جانب عوامل أخرى تساهم في رفع النفقات العامة والتي تتمثل في ارتفاع أعباء الدين العمومي، والتضخم.

ارتفاع أعباء الدين العمومي: "لقد وصلت خدمة الدين الخارجي، إلى نسبة قريبة من 73% من إيرادات البلاد من صادرات السلع والخدمات سنة 1990، مما أدى إلى اشتداد أزمة الموازنة العامة مرحلة السبعينات، أين تم اللجوء إلى الهيئات الاقتصادية نتيجة النقص الواضح في تغطية ورؤوس الأموال اللازمة لتمويل المشاريع.

ورغم سلسلة الإصلاحات التي خاضتها الجزائر، إلا أنها مازالت تلجئ إلى الاقتراض الخارجي، ورغم محاولاتها لإيقاف الاستدانة، إلا أنها عادت من جديد إلى الاستدانة عام 1985، لكن هذه المرة ليس لتمويل المشاريع، بل لتغطية الواردات من المواد الاستهلاكية من جهة، ولدفع الديون في الآجال المحددة من جهة أخرى، غير أن هذه القروض كانت قروضا قصيرة الأجل وبأسعار مرتفعة نسبيا" [59] .

1 ــ 5 ــ التضخم : " يعد التضخم من العوامل التي ساهمت في زيادة النفقات العامة في الجزائر، ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكتلة النقدية، خاصة إذا كان هذا الارتفاع لا يواكبه تطور في مستوى الإنتاجية، وبالتالي يحدث لا توازن في الاقتصاد الوطني، حيث أن الكتلة النقدية تضاعفت حوالي 70 مرة بين 1966 إلى سنة 1990، مقارنة بمستوى الناتج الداخلي الخام الذي تضاعف في نفس الفترة بحوالي 27 مرة.

إضافة إلى ذلك فان الزيادة المفرطة في الطلب على السلع والخدمات، تؤدي إلى زيادة في الكتلة النقدية، وكذلك زيادة الدخول الموجهة للاستهلاك مما يحفز الإقبال على السلع والخدمات، الشيء الذي يخلق تفاوتا بين العرض والطلب" [60] .

2 ــ الأسباب الخارجية :

2 ــ 1 ــ المديونية الخارجية : لقد أصبحت الديون الخارجية، تمثل أزمة حقيقية ليس فقط بالنسبة للدول المدينة، بل كذلك بالنسبة للدول الدائنة والنظام الاقتصادي والمالي الدولي، وذلك بعد اعلان المكسيك عن عدم قدرته على تسديد ديونه في سنة 1982 ، فمنذ هذه الفترة غيرت البنوك المقرضة والدول الدائنة من سياساتهم، فأصبحت تطلب ضمانات على قروضها، وقامت بتكوين مؤونات جديدة لمواجهة الديون المشكوك في تحصيلها"

2 ــ 2 ــ التغيرات العالمية في أسعار البترول : كان لارتفاع أسعار النفط، أثرا بالغا في زيادة حجم مديونية الدول من خلال الصدمات البترولية المتتالية 1973، 1979، 1986، حيث قدرت الخسائر إلى الناتج المحلي بـ : 8 % .

أما النفقات الإضافية الناتجة عن ارتفاع سعر الطاقة خلال عشر سنوات قدر بـ :300 مليار دولار، وفي الفترة ما بين 1986 ــ 1990، فقد قدرت الخسائر التي تتحملها هذه الدول بـ :24% و28 %، وانخفاض المداخيل بحوالي النصف في نفس الفترة [61] .

2 ــ 3 ــ الأزمة العالمية: كان هناك انخفاض في معدلات النمو العالمية من 4.5 % سنة 1984 إلى 3 % سنة 1989، وقد صاحب هذا الانخفاض أزمة الكساد التي عمت على الاقتصاد العالمي خاصة انخفاض معدلات النمو للدول المتقدمة، حيث قدرت آثار تلك الصدمات المختلفة بحوالي 401 مليار من المديونية الإجمالية للفترة 1974 ــ 1982، والتي كانت تقدر بـ : 482 مليار دولار .

رابعا : المراحل التي تمر بها عملية الخوصصة في الجزائر: نجد في المادة الخامسة من القانون المشار إليه سابقا، " وطبقا لبرنامج الخوصصة، يخضع إعداد قائمة المؤسسات المعنية بالخوصصة، التابعة للقطاعات المذكورة أعلاه، وكذا كيفيات تطبيق ذلك لاختصاصات الحكومة ومسؤولياتها، ويحدد بمرسوم تنفيذي بناء على اقتراح الهيئة المكلفة بالخوصصة "، ومن هذه الناحية، لا بد من الشروع في إعداد برنامج الخوصصة، ومن ثم إعداد قائمة المؤسسات، كما يجب قبل أية عملية خوصصة، أن تكون عناصر الأصول والسندات التي هي بصدد الخوصصة، موضوع تقييم على أساس المناهج المتعارف عليها، عموما في هذا المجال، مع أخذ العينة التجارية الحقيقية بعين الاعتبار.

1 ــ إعداد دفتر الشروط: تحدد شروط ملكية المؤسسات العمومية، أو خوصصة تسييرها في دفاتر الشروط والتي تحدد فيها حقوق المتنازل والممتلك وواجباتهما.

كما يمكن أن تنص دفاتر الشرط عند الاقتضاء، على الاحتفاظ المتنازل مؤقتا بسهم نوعي، ولا يمكن استعمال السهم النوعي إلا أثناء فترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولا سيما في الحالات الواردة على سبيل الحصر :

- تغيير موضوع الشركة أو نشاطاتها وإنماء نشاطات الشركة ثم حل الشركة.

خاتمة:

نستنتج من خلال ما تم التطرق اليه، أن الخوصصة على الرغم من أنها الأداة الفعالة والمرجوة من أجل رفع كفاءة الاقتصاد القومي، و نشر وتوزيع الثروة لبناء المجتمع، وتقليل عجز الميزانية العامة، فانه ترتب على ذلك أن أصبحت الخوصصة ظاهرة عالمية في نهاية القرن العشرين والقرن الحالي حيث باتت تتواجد في مختلف الدول خصوصا في دول التحول الاقتصادي وفي الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر، ومع تأكيد الدعوة على الآثار الإيجابية للخوصصة في المجال الاقتصادي وبعض المجالات الاجتماعية، فان المخاوف من آثارها السلبية يتزايد على بعض الجوانب الاجتماعية باتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وتفاقم البطالة وبعض الأمراض الاجتماعية استنادا إلى الاعتقاد بضعف اهتمام المستثمر الخاص بالأنشطة ذات المضمون الاجتماعي وغلبة العقلية الريعية.

ودون أن ننسى الاشارة كذلك الى أن الخوصصة تشكل سياسية اقتصادية تهدف إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تقنين الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص، وتشجيعه على تحسين جودة منتجات المشروع والابتكار والمنافسة وجذب الاستثمار.

لكن الخوصصة ليست هي العصا السحرية التي تحل كافة مشاكل الدول النامية، و إنما هي جزء من كل ينبغي أن يواكبها تغيير جذري في بيئة الأعمال، أي تحسين لكفاءة المؤسسة (أو الإطار المؤسسي والقانوني في الدولة وتحسين الأداء السياسي، وتحسين أداء المؤسسات المالية، وانضباط الأسواق)، وكل هذا يدخل في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، ويعني ذلك عمليا أن عملية الخوصصة عملية صعبة، تتحول فيها المؤسسات الاقتصادية إلى مؤسسات ديناميكية، ويحدث تحول سياسي نحو الديمقراطية والحرية، وتحول اجتماعي في العادات والتقاليد ولكن هذا لا يعني الفوضى أو أن يفعل مسؤولي المؤسسات ما يريدون على حساب الآخرين، بل ينبغي مراعاة الضوابط التي تجعل كل فرد يعرف حقوقه وواجباته في إطار قانوني فعال.

❖ **هوامش البحث**

(1) ريهام عبد المعطي: الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر، مركز للبحوث والنشر القاهرة، 1997، ص 39.

(2) D. Souza, J. 2001,Déterminants of Perfermance Improvements in Privatized Firms, The roles of Restructuring and corporate Govermance, The University of Oklahoma, 1994 p 10..

(3) A. Galal, 1994, Welfare conséquences of selling Public EntreprisesPublished for the world Bank, Oxford University Press,1994, p 9.

(4) محمود صبحي: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995، ص 15.

(5) المرجع السابق: ص 15.

(6) جمال محمود الكردي، التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998، ص 11.

(7) T. Tiemeyetr : « la privatisation » in annales de l’économie publique, sociale et coopérative n°2, 1986, p34

(8) عبد المطلب عبد الحميد: 2003، ص217.

(9) مصطفى محمد العبد الله: التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص 47.

(10) عبد العزيز بن حبتور: إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، 1997، ص 6.

(11) عبد القادر محمد شهاب: طرق الخصخصة المختلفة، ندوة التنمية الاقتصادية في ليبيا، 2002، ص 103.

(12) مرجع سابق: ص 237.

(13) محمود صبحي: مرجع سبق ذكره، ص12.

(14) منير إبراهيم هندي: أساليب خصخصة المشروعات العامة: خلاصة تجارب الخبرات العالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1997، ص78.

(15) أنطوان ناشف: الخصخصة: مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة، مراجعة: نوال ثلج مسعود، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2000، ص110.

(16) محمود صبحي: مرجع سبق ذكره، ص12.

(17) مرجع سابق: ص 51.

(18) أنطوان ناشف: مرجع سبق ذكره، ص102.

(19) عبد العزيز سالم بن بحتور: مرجع سبق ذكره، ص 111.

(20) المرجع السابق: ص 113.

(21) الشاذلي العياري: الشاذلي العياري: تجربة تونس في الخوصصة، مجلة المستقبل العربي، العدد9، بيروت، 1990، ص 139.

(22) مبارك بوعشة: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري(بقسنطينة)، 2000، ص85.

(23) جدو سامية: طرق و أساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07- أكتوبر 2004. 2004، ص 4.

(24) عبد القادر محمد شهاب: مرجع سبق ذكره، ص 3.

(25) Macmilan and others : Macmilan and others : Stratgia management, Oxford, university press US. PP 22-24.

(26) Debla Fateh : Le système gouvernement des entreprises nouvellement privatisées en Algerie, etude de quelques cas, thèse de Magistaire en Sciences Economiques, Optiens Gestions des Entreporises, 2006 . 2006, P 64.

(27) المرسي سيد حجازي: الخصخصة: اعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، دون ذكر سنة النشر.ص 14.

(28) المرجع السابق: ص 23.

(29) بن عيشي بشير: مشكلات عملية الخوصصة و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07-2004، ص 11.

(30) أحمد صقر عاشور: التحول إلى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1996، ص 166.

(31) شكري رجب العشماوي: 2007، ص 150.

(32) www.arab-api.org .

(33) محمود صبحي: مرجع سبق ذكره، ص 42.

(34) المرسي سيد حجازي: مرجع سبق ذكره، ص 30.

(35) رياض دهال وحسن الحاج: حول طرق الخصخة، اصدارات المعهد العربي للتخطيط، ص 1 في موقع الانترنت: www.arab-api.org ص 7.

(36) شكري رجب العشماوي: 2007، ص 153.

(37) محمود صبحي: مرجع سبق ذكره، ص 35.

(38) رياض دهال و حسن الحاج: حول طرق الخصخة، اصدارات المعهد العربي للتخطيط ص 1 في موقع الانترنت: www.arab-api.org ص 13.

(39) مرجع سابق: ص 18.

(40) منير ابراهيم هندي: 1995، ص 4.

(41) قويدر بوطالب: اشكالية الخوصصة: المفهوم وطرق التنفيذ وشروط النجاح، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07- أكتوبر 2004، ص 4.

(42) محمود صبحي: مرجع سبق ذكره، ص 72.

(43) المرجع السابق: ص 73.

(44) بوسعدة سعيد و آخرون: بوسعدة سعيد وآخرون: أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي: "الخوصصة والدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-20 أكتوبر 2004، ص 11.

(45) نزار قنوع: الخصخصة الاقتصادية بشكل عام ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين، كلية العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 02، 2005، ص 56.

(46) ناصر دادي عدون: اقتصاد المؤسسة "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1992، ص 173.

(47) رمزي زاكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار للسينا للنشر ، مصر، 1992، ص 40 .

(48) المرجع السابق، ص 52.

(49) رمزي زاكي: مرجع سبق ذكره، ص24-28.

❖ قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1. أحمد صقر عاشور: التحول إلى القطاع الخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
2. أنطوان الناشف: الخصخصة: مفهوم جديد لفكرة الدولة ودورها في إدارة المرافق العامة, مراجعة: نوال ثلج مسعود، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان 2000.
3. بن عيشي بشير: مشكلات عملية الخوصصة و آثارها الاجتماعية و الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07-2004
4. بن عيشي بشير: مشكلات عملية الخوصصة و آثارها الاجتماعية والاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07-
5. بوسعدة سعيد وآخرون: أساليب وضوابط الخوصصة في الجزائر، مداخلة ضمن ملتقى دولي: "الخوصصة والدور الجديد للدولة"، جامعة فرحات عباس سطيف، 07-20 أكتوبر 2004.
6. جدو سامية: طرق و أساليب خوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07- أكتوبر 2004.
7. جمال محمود الكردي: التنظيم القانوني للخصخصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1998.
8. رمزي زاكي: الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، دار للسينا للنشر ، مصر، 1992.
9. رياض دهال و حسن الحاج: حول طرق الخصخة، اصدارات المعهد العربي للتخطيط ص 1 في موقع الانترنت: www.arab-api.org
10. ريهام عبد المعطي: الخصخصة والتحولات الاقتصادية في مصر، مركز للبحوث والنشر القاهرة، 1997.
11. الشاذلي العياري: تجربة تونس في الخوصصة، مجلة المستقبل العربي، العدد9 ، بيروت، 1990.
12. عبد العزيز بن حبتور: إدارة عمليات الخصخصة، دار صفاء، عمان، 1997، ص 102.
13. عبد القادر محمد شهاب: اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
14. عبد القادر محمد شهاب: طرق الخصخصة المختلفة، ندوة التنمية الاقتصادية في ليبيا،.2002

15. قويدر بوطالب: اشكالية الخوصصة: المفهوم وطرق التنفيذ وشروط النجاح، مداخلة ضمن ملتقى دولي "اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة" جامعة فرحات عباس، سطيف، 03-07- أكتوبر 2004.
16. مبارك بوعشة: الخوصصة باعتبارها إحدى الأدوات الأساسية للإصلاح الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري(بقسنطينة)،2000.
17. محمود صبحي: الخصخصة لمواجهة متطلبات البقاء وتحديات النمو، جامعة عين شمس، القاهرة، 1995.
18. المرسي سيد حجازي: الخصخصة: اعادة ترتيب دور الدول ودور القطاع الخاص، الدار الجامعية للطباعة و النشر، بيروت، دون ذكر سنة النشر.
19. مصطفى محمد العبد الله: التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.
20. منير إبراهيم هندي: أساليب خصخصة المشروعات العامة: خلاصة تجارب الخبرات العالية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1995
21. ناصر دادي عدون، "اقتصاد المؤسسة "، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1998
22. نزار قنوع: الخصخصة الاقتصادية بشكل عام ايجابياتها وسلبياتها، مجلة جامعة تشرين، كلية العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 02، 2005.

ثانيا: المراجع باللغة الاجنبية:

1. A.Galal, 1994, Welfare conséquences of selling Public Entreprises Published for the world Bank, Oxford University Press
2. Debla Fateh : Le système gouvernement des entreprises nouvellement privatisées en Algerie, etude de quelques cas, thèse de Magistaire en Sciences Economiques, Optiens Gestions des Entreporises, 2006 .
3. Kapur.1995, Airport Infrastructure, the Emerging Role of the private sector, World Bank Technical Paper N° 313
4. D. Souza, J. 2001,Déterminants of Perfermance Improvements in Privatized Firms, The roles of Restructuring and corporate Govermance, The University of Oklahoma.
5. M. Bishop, 1994, Privatization and Economie Performance, Oxford University Press
6. Macmilan and others : Stratgia management, Oxford, university press US.
7. T. Tiemeyetr : « la privatisation » in annales de l'économie publique, sociale et coopérative n°2, 1986